الرقم التسلسلي المعياري الدولي: 2788-8037
المزيد عن رواق عربي وقواعد تقديم الأبحاث للنشر
https://rowaq.cihrs.org/submissions/?lang=en

دعوة حقوق الانسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة للوطن العربي

محمد السيد سعيد

الإشارة المرجعية لهذا المقال: سعيد، محمد السيد (1997). *دعوة حقوق الانسان في سياق الحالة الثقافية الراهنة للوطن العربي*. رواق عربي، 2 (2)، 48-59.

إيضاح
هذا المقال يجوز استخدامه لأغراض البحث والتدريس والتعلم بشرط الإشارة المرجعية إليه. يبذل محررو رواق عربي أقصى جهدهم من أجل التأكد من دقة كل المعلومات الواردة في الدورية. غير أن المحررين وكذلك مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لا يتحملون أي مسؤولية ولا يقدمون أي ضمانات من أي نوع فيما يخص دقة أو كمال أو مناسبة المحتوى المنشور لأي غرض. وأي آراء يعرضها محتوى هذا المقال هي آراء تخص كاتبيه، وليست بالضرورة آراء محرري رواق عربي أو مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

حقوق النشر
هذا المصنف منشور برخصة المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0.

دعوة حقوق الإنسان فى سياق الحالة الثقافية الراهنة للوطن العربي *

محمد السيد سعيد **

١ - مقدمة منهجية

نظن ان قدرة مركب ثقافي ما علي استيعاب الثقافة الفرعية لحقوق الإنسان هي مسألة معقدة و شائكة إلى درجة لا تحتمل التعميمات فوق التاريخية. و بذلك قد تكون البداية السليمة لمعالجة هذه المسألة هي التأكيد على مراجعة كاملة للمقولات التعميمية ، و خاصة تلك التي تنتمي إلى رومانسية القرن التاسع عشر ، في أوربا الغربية بالذات. فقد تحالفت النزعات الرومانتيكية و الارتقائية علي ترسيخ أسطورة تفرد أوربى فوق تاريخي . وبالرغم من تردد اكثر قطاعات الفكر الأوربي في نسبة هذا التفرد لعوامل عنصرية ، فإن الميل لإضفاء الثبات علي هذا التفرد قاد إلى الاعتقاد بان فوارق الثقافات ، و خاصة فيما يتعلق باستيعابها لسمات الحداثة وصفات التمدين و لقيم الحرية و الديموقراطية موروثة منذ القدم و مكرسة في أصول كبري لا تاريخية للحضارات و من هنا راجت أفكار تنسب لثقافات معينة أو لنظم ثقافية كبري غير أوربية صفات لا تاريخية ، و تعد مقولة الاستبداد الشرقي Oriental Despotism من أهم هذه المقولات.

غير أن الأوربيين لم يكونوا و حدهم في القول بالاستبداد الشرقي ، فحتى في الدراسات الأكثر جدية لتطور الثقافة و الفكر العربيين نجد تأكيدا على عدم تناسب الاهتمام بالحرية مع الاهتمام بقيمة العدالة (بمعنى

* ورشة عمل اللجنة الدولية للحقوقيين " : نحو حركة عربية مهنية ، مستقلة ، و فاعلة للدفاع عن حقوق الإنسان" ٥- ٧ يناير ١٩٩٤ - عمان .

** مستشار البحوث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

تطبيق الشريعة أو القانون) في الثقافة العربية/ الإسلامية عموما. و هكذا تدمغ الثقافة بالشكلية Formalism و الاستبداد بواسطة العرب أنفسهم . و نجد استمرارا لنفس المنهجية عند دراسة الأبنية الاجتماعية التاريخية للأقطار العربية ، و خاصة في المشرق، فعلى سبيل المثال تتحول مقولة المجتمع الأبوي إلى مقاربة شكلانية بحتة عندما تزعم القدرة على وصف الهياكل الاجتماعية الثقافية التي خرجت بالفعل من عباءة القبلية و العشائرية و التنظيم الطائفي التقليدي . و هنا تتحول الاستعارة Meta-phore إلى انطولوجيا عندما تنسب النزعات الاستبدادية لثقافة أبوية حتى بعد ان تكون الهياكل الأبوية التقليدية قد انداحت بالفعل .

و قد ساهمت التحولات العالمية الكبرى في السنوات القليلة الماضية ، و خاصة انهيار الاتحاد السوفيتي و النظم الشمولية في أوربا الشرقية – في تكريس نظرة استاتيكية للثقافة عموما ، بما فيها الثقافة العربية . ذلك أن المسألة كما تظهر على السطح تبدو و كأن السقوط الشمولي تم من خلال آلية ارتداد إلى النزعة القومية المتطرفة ، و هي النزعة التي تحتفل احتفالا مبالغا فيه بالثقافة التقليدية و المؤسسات الموروثة، و في السياق نفسه تم إحياء العناصر شبه الثابتة في التحليل السياسي و الاستراتيجي التقليدي مثل الجغرافيا ، و يتم الآن ربط التقسيمات الجغرافية للعالم بالحدود التي ينظر إليها وكأنها قاسية و غير قابلة للاختراق بين النظم الثقافية الكبرى و هكذا ، و بسبب الميل التشاؤمي الذي نجم عن التحلل و الفوضي والصراعات القومية و العرقية و الدينية في أوربا الشرقية و الجنوبية ، وعن الأزمة الاقتصادية الممتدة في الغرب يبدو أن المنظور الجديد لدراسة الثقافة قد صار ملفوفا في ميل رومانتيكي مجدد يضفي جو من الثبات و الاستقرار و الإطلاق على العناصر الأساسية للثقافات الكبرى على الأقل . و يتخيل البعض من أبناء كل ثقافة هذه العناصر – سواء كانت دينا او فكرة زمنية – على أنها هدف و نهاية للتاريخ العالمي، و هو الأمر الذي يحتم الصدام بين الثقافات.

و لم تفلت الثقافة العربية من هذه النزعة ذاتها. بل و ربما كانت سباقة اليها، و يعبر إحياء الأصولية المتشددة ذات الآفاق النكوصية و الماضوية عن هذه النزعة في الوطن العربي و في العالم الإسلامي ككل.

و تمثل هذه التيارات في الوقت الحاضر اكبر و اعمق العوائق ضد انتشار ثقافة حقوق الإنسان في المجتمعات العربية . فهي تقيم تضادا بين تفسير الإسلام و شريعته الغراء من ناحية و الثقافة العالمية لحقوق الإنسان من ناحية أخرى. و هي تفترض تفوقا مطلقا ينسب للدين الإسلامي نفسه مقارنة بالتشريع الدولي لحقوق الإنسان ، و الأهم من ذلك أن الصعود

السريع لهذه التيارات قد اجتذب إليها العناصر الأكثر ديناميكية في الفئات الوسطي الحديثة و التي كان من الممكن ان تصير حاملا نشطا لثقافة حقوق الإنسان.

و مع ذلك فإن السهولة التي حققت بها التيارات الأصولية الاسلاموية هذا النفاذ أو الاختراق الواسع للمجتمعات العربية الحديثة و خاصة فئاتها الوسطى يمكن تفسيره من خلال مدخلين مختلفين كلية. فهناك مدخل مبسط و شائع ينسب هذه السهولة إلى عمق المشاعر الدينية لدى الشعوب العربية ، أما المدخل الآخر فيسعى لتفسير نفاذية هذه التيارات بالإشارة إلى جوانب أخرى من "الحالة الاجتماعية الثقافية " التي تمر بها أكثرية المجتمعات العربية في الحقبة الراهنة من تطورها. المدخل الأول يعجز عن تفسير تنوع و تلاحق التجارب السياسية / الثقافية لعدد كبير من الدول العربية منذ بداية القرن التاسع عشر ، و على وجه التحديد ، فإن هذا المدخل المبسط يعجز عن الإجابة على السؤال التالي : لماذا تقبلت مجتمعات عربية عديدة تجارب ديموقراطية و شبة ديموقراطية في السياسة و الثقافة خلال النصف الأول من القرن العشرين، و هي تجارب لم تكن منقطعة الصلة بالثقافة و التراث الإسلاميين و لكنها استشرفت آفاق التحديث في الوقت نفسه، وحتى في مجالات التشريع للأحوال الشخصية – مثل الغاء المحاكم الشرعية و إعمال التقنينات النابليونية – و ذلك دون مقاومة كبيرة، بل وبقدر لا بأس به من الترحاب والحماسة ؟ لماذا تمثل الحركات الأصولية الاسلاموية رد فعل نكوصي معاد للإصلاح والتحديث و نحن نقترب من نهاية القرن العشرين بالمقارنة بما طرحة الفكر الإسلامي / العربي على نفسه من مهمة الإصلاح والتحديث في نهاية القرن التاسع عشر مثلا ؟

المدخل الثاني قد لا يركز على الثقافة كمركب مستقر من أنماط الاستجابة لتحديات ومشكلات المعاش و التنظيم الاجتماعي والنشاط الرمزي و الفعلي، و لكنة يطرح أسئلته من منظور ديناميكية التغير الثقافي. ويلفت النظر إلى دور الأيديولوجية في هذه الديناميكية ، بما فيها الأيديولوجيات من النمط النكوصي – الارتدادي . و هو بالتالي قادر على الإشارة إلى معطيات زمنية و تاريخية سواء في حقل الثقافة ذاتها أو في البيئة المادية الداخلية و العالمية للتشكيلات الثقافية الحية . و هو أخيرا يلزم المحلل بتشريح الثقافة و تحليلها إلى قطاعات و مكونات أولية لكي يرصد المؤثرات و الاستجابات المتضاربة أحيانا لهذه المكونات و القطاعات حيال التغيرات في البيئة المادية / التاريخية. ويسمح هذا المدخل بالتالي برصد استجابات هذه القطاعات و المكونات الأساسية في الثقافة لأطروحات حقوق الإنسان.

و يهمنا انطلاقا من هذا المدخل التمييز بين

قطاعات ثلاثة كبري للثقافة عموما، بما فيها الثقافة العربية و هو قطاع المعاش ، و ثقافة التنظيم الاجتماعي/ السياسي ، و النشاط الرمزي و العقلي و الروحي ، لأن لكل من هذه القطاعات استقلاله النسبي و منطلقاته المتباينة في استيعاب تغيرات البيئة و الاستجابة لها.

٢ – الجذور الموضوعية للحالة الثقافية الراهنة

الأساس الموضوعي الأعمق للحالة الثقافية / الاجتماعية الراهنة في العالم العربي هو الضعف العام للثقافة العربية من حيث محتواها الحداثي : أي ضعف تجهيزها بالمقومات و الركائز العقلية و المؤسسية اللازمة لاستيعاب و التكيف مع و توليد التجديدات الأساسية في مجال المعاش و التنظيم الاجتماعي و النشاط الرمزي . و يمكننا أن نصل لنفس النتيجة سواء انطلاقا من مفهوم التخلف و التنمية الشائع في العلوم الاجتماعية المعاصرة او من مفهوم التشكيلات الاجتماعية و منظور أنماط الإنتاج الذي يمثل منهج الانطلاق لعلم الاجتماع و الاقتصاد السياسي و الراديكالي.

و مع ذلك فإن الضعف العام للمحتوي الحداثي للثقافة العربية لا يكاد يحجب مكانتها أو وصفها كثقافة وسيطة ، من منظور التاريخ الثقافي العالمي ، فهي ضعيفة في محتواها الحداثي بما يجعلها مستهلكة و تابعة و قابلة للاختراق بسهولة نسبية في مجال ثقافة المعاش على وجه الخصوص . و لكنها في نفس الوقت عميقة و ثرية من حيث رصيدها من ناتج النشاط العقلي و الروحي ، بما يجعلها صعبة الاختراق فى هذا القطاع بالذات ، و مما يجعلها في نفس الوقت قابلة لإفراز مقاومة شرسة للتحديات الكبرى في مجال النشاط الرمزي على وجه الخصوص وهي هنا تطرح إشكالية مغايرة كلية لبعض النظم الثقافية في أفريقيا الاستوائية و شرق وشمال آسيا التى لا تملك نفس الرصيد من برنامج النشاط الرمزي و العقلي و الروحي . حيث يسهل نسبيا استيعاب هذه الأخيرة للتحديات الكبرى في كافة قطاعات و مجالات النشاط الثقافي دون مقاومة كبيرة ، و دون اللوعة و الحسرة المصاحبتين لنوازي الحداثة مع الثقافة التقليدية.

هذا كله من حيث السمات الهيكلية العامة لوظيفة الثقافة العربية في التاريخ الثقافي العالمي، و لكن ما يهمنا في السياق الحالي للتحليل هو الجانب الديناميكي و الذي يركز على آليات و منطق و أبعاد و مجالات التغيير الثقافي ، و بالتالي الحساسيات المتفاوتة حيال استقبال و نشر و استيعاب ثقافة و أطروحات حقوق الإنسان ، و هذا الجانب يفرض علينا فرضا البحث في السياق العام للعلاقة التبعوية بين الثقافة العربية و الثقافة الغربية المسيطرة . و تنهض هذه العلاقة بصفة خاصة في مجال

ثقافة المعاش ، و باعتبار ان هذه الأخيرة اكثر استجابة و حساسية لنفاذية الثقافة الأوربية (و الغربية) المسيطرة ، و حيث تملك هذه الأخيرة مستويات ارقي للرفاهية و مقاييس أعلى للأداء و إمكانيات افضل للراحة و مزايا التكلفة الأقل. و من الصعب للغاية ان يقاوم اي نظام ثقافي النفاذ السريع للثقافة الغربية في هذا المجال لأنه يتعلق مباشرة بأهم جوانب اي ثقافة و هو التكيف في مجال استراتيجيات البقاء . survival كما انه اكثر جوانب الثقافة تعبيرا عن المظاهر المادية المباشرة للتقدم الحضاري العام – نمط المأكل و الملبس و المسكن و حاجات الصحة و النظافة و الراحة و المتعة ...الخ – و هو كذلك المجال الأكثر قابلية للاستعارة الحضارية بدون تعقيدات مادية و سيكولوجية و إتصالية كبيرة.

و يبدو أن التكيف الأسرع مع ثقافة المعاش الوافدة من الغرب يفرز أهم التناقضات في المركب الثقافي العربي الراهن ، و ذلك بحكم المقاومة العنيفة – الميكانيكية في اكثر الحالات – و التي يبديها الجانب الرمزي و العقلي في الثقافة العربية لتلك الغربية. فالأصل في الأشياء ان يقوم هذا الجانب بوظيفة فرعية و لكنها هامة عندما يعيد نظم ثقافة المعاش في كليات متناسقة معه و متكيفة إيجابيا مع الشروط و المعطيات الخاصة للبيئة الوطنية و القومية، و الواقع هو ان حصيلة النشاط الرمزي و العقلي والروحي قد فشل في أداء هذه المهمة في العالم العربي . ففي الوقت الذي يتم فيه استعارة عناصر ثقافة المعاش الأوربية على نحو غير متناسق ومنفصل و أحيانا على نحو متناقض مع شروط و معطيات البيئة الوطنية و القومية في العالم العربي ، فإن اجترار النشاط الرمزي العربي لذاته، بحكم رفضه للتكيف الإيجابي مع منجزات الثقافة الغربية، قد أدى إلى انفصامه عن ثقافة المعاش التي صارت شائعة بمكوناتها المستعارة من الغرب – في الواقع العربي – و يمكننا تفسير هذا العجز عن التكيف الإيجابي و الخلاق لثقافة النشاط الرمزي و العقلي العربية بالإشارة إلى حالة " عدم الأمان " التي ميزت القومية العربية في مجال ثقافة التنظيم الاجتماعي و السياسي طوال القرنين التاسع عشر و العشرين ، و بصفة أخص في العقدين المنصرمين.

ففي هذا المجال تحالفت مسألتان على جانب كبير من الأهمية في إنتاج حالة " عدم الأمان " التي تمسك بتلابيب الشخصية العربية في الحقبة الراهنة من تطورها : و هما عقدة الإهانة في العلاقة مع الخارج ، و فجوة الحداثة في العلاقة مع الذات.

٣ – حالة عدم الأمان و عقدة الإهانة

و قد شكلت القضية الفلسطينية و الصراع العربي / الإسرائيلي – الغربي أهم المصادر الحديثة لعقدة الإهانة التي تثقل الوجدان

العربي منذ عام ١٩٤٨ , فالهزائم و الاحباطات السياسية المتواصلة التي تلاحقت بتواتر مذهل ، و خاصة منذ النكبة الأكبر عام ١٩٦٧ هي المصدر المباشر لعقدة الإهانة حتي اللحظة الراهنة. و هي عقدة نشأت و أعيد إنتاجها على نحو موسع باطراد منذ التجربة الاستعمارية مع الغرب . و قد توسعت هذه العقدة على نحو ملموس في السنوات الأخيرة التي شهدت قطف إسرائيل لثمرات انتصاراتها العسكرية و السياسية على العرب ، كما شهدت حرب الخليج الثانية و التدمير الأمريكي / الغربي بالغ القسوة للعراق، و كذلك حرب البوسنة بما يبدو على سطحها الخارجي على الأقل من امتداد الإهانة من النطاق العربي إلى النطاق الإسلامي الأوسع.

و من الطبيعي و المنطقي للغاية ان تتحول عقدة الإهانة هذه إلى سيكولوجية جماعية متكاملة حيث تقف الشخصية العربية اليوم عارية في صحراء التتار (أي العالم الخارجي عموما و الغربي خاصة و إسرائيل على نحو أخص) مهددة الكرامة ، فاقدة لجانب كبير من احترامها للذات و عاجزة عن الدفاع عن نفسها . و من الطبيعي و المنطقي للغاية ان تفرز هذه السيكولوجية المميزة معطيات معينة ، و خاصة التأطير غير العادي في صرامته للهوية والوسوسة بالحاجة إلى التعبئة و التجييش وبالتالي التجانس conformity و الرغبة العارمة في التحرر من الإهانة و لو عن طريق أسطورة تحريره من نوع أسطورة المخلص سواء كان قائدا قوميا – مهما كان مغامرا أو حتي أفاقا – أو زعيما ملهما دينيا أو كليهما معا.

٤ – حالة عدم الأمان و فجوة التحديث

و في الإطار الزمني نفسه تبرز فجوة الحداثة بوطأة منقطعة النظير في التاريخ الاجتماعي العربي ، ففي الأغلبية الكاسحة من المجتمعات العربية تفككت بالفعل عبر عملية تاريخية طويلة الأمد نسبيا و بسرعة اكبر تحت تأثير اقتصاديات النفط – الهياكل الاجتماعية التقليدية بأشكالها القبلية و العشائرية والعائلية و القروية ، بل و حتي المدينية . وتمت هذه العملية بتأثير التحضر المدني المشدد وتوسع اقتصاديات الخدمات و النفط و التجارة الخارجية و أساليب المعاش الأحدث على جانب الاستهلاك بأكثر مما تمت بتأثير التطور الصناعي و المأسسة التكنولوجية الارقي لهياكل الإنتاج عموما. وفي المقابل ، فإن ضآلة النمو الصناعي و ضعف المأسسة الإنتاجية وتدني مستويات الإنتاجية عموما لم تكن مناسبة لنمو سريع و قوي لهياكل اجتماعية / سياسية حديثه ذات طاقات استيعابية كبيرة . و نشأت عن ذلك فجوة تحديث حيث يتم على نحو سريع و متلاحق – خاصة في العقدين المنصرمين – تسريح الناس من الهياكل

الاجتماعية التقليدية دون توفر القدرة على استيعابهم في هياكل اجتماعية حديثة ، خاصة عند المستويات المتوسطة و العليا . وعمق التشوه البالغ لمكتسبات الحداثة من عمق الأسر في هذا الفخ بين تقليدية مهجورة وحداثة منقوصة و بعيدة عن النضوج . و يقع ملايين الناس – في أكثرية الأقطار العربية – اسري حالة التفريد individualization حيث يتعين عليهم إعادة صياغة استراتيجيات البقاء على أساس من قدراتهم الفردية وحدها . و هم محرومون من كل صور التضامن والأمان المادي . ويبقي المجال المفتوح الوحيد أمامهم هو آليات الإدماج الأيديولوجي والديني والرمزي عموما، و هي الآليات الوحيدة التي تتفق مع الطبيعة المزاجية لحالة عدم الأمان، والأشواق الدفينة لأمان و تضامن الماضي والتطلعات المشروعة للتوازن و الانسجام المجتمعي و الكوني. ذلك أن تلك الأزمة عادة ما تظهر في الوعي الاجتماعي و كأنها أزمة روحية و قلق سيكولوجي / ثقافي و هي تمد الاهتزاز و التصدع إلى كل أرجاء الشخصية والوجدان.

و قد ساهم في تعميق فخ الحداثة انهيار النظم الشعبوية العربية القائمة على الشخصية الكاريزمية (التي تقارب أسطورة المخلص)، ومبدأ عضوية المجتمع (التي تعوض عن انهيار الهياكل الاجتماعية التحتية) ، والانتصار للفقراء و المستضعفين و بما يشتمل عليه ذلك من إحلال تضامنية حديثة تتمركز حول الدول محل التضامينات التقليدية ، و الخصوصية الثقافية (التي تستجيب لحاجات الروح دون الحاجة لعنف مباشر مع الذات أو مع آخر معمم .) و حتي حينما لم تنهر كلية هذه النظم ، فإن ميلها الشديد للعنف السياسي افضي إلى انكماش المجتمع. وعندما تضعف قدرة هذه النظم او غيرها على تقديم تلك الخدمات المادية و الثقافية و التعويضية (تحت تأثير عوامل اقتصادية و سياسية و الميل العسكري والعنف السياسي) تفقد الدولة طاقاتها الاستيعابية . و يميل الناس تحت هذه الظروف كلها لإحياء البحث عن تضامنيات تلقائية و ميكانيكية عند المستويات الدنيا من التنظيم الاجتماعي.

٥ – إشكاليات انتشار ثقافة حقوق الإنسان

إننا لا نواجه إشكالية موروث ثقافي "بالرغم من ان مشكلات عديدة يمكن ان تثار من هذا الموروث " و من الانقطاع الطويل الذي شهده مع منجزات الحداثة . ففي كل مركب ثقافي نجد عناصر إيجابية تلتقي بسهولة ويسر تامين مع أطروحات حقوق الإنسان ، وعناصر سلبية تعوق و تقاوم هذه الأطروحات . ونحن لا نتحدث هنا عن النظم الثقافية غير الأوربية أو غير الغربية فحسب . فالثقافة الغربية تحتوي بدورها على تلك العناصر الإيجابية و السلبية.

و يتوقف الأمر إلى حد بعيد على دور التشكيلة السياسية / الأيدلوجية، وعلى جدول الاهتمامات أو الأعمال (الأجندة) القومية ، والمبادرات الأعمق التي تخلق دوافعا قوية للتجديد انطلاقا مما يتيحه هذا التجديد من حلول لمشكلات حقيقية، ويمكن لتشكيلة سياسية / أيديولوجية بعينها – سواء في الشرق أو الغرب في الشمال أو الجنوب – أن تجتمع و تضخ تلك العناصر الإيجابية ، أو تلك العناصر السلبية لتشكيل حزمة من المقولات الأكثر تأثيرا على العقل العام في حقبة معينة من تطوره، ففي أوروبا أفضت التشكيلات السياسية / الأيديولوجية إلى توليد النازية والفاشية و نموها السريع لاستيعاب و إعادة تشكيل الثقافة في معظم دول أوروبا الوسطي والجنوبية و بعض دول أوروبا الغربية بما في ذلك فرنسا و إيطاليا و ألمانيا . و في أجزاء مهمة من العالم العربي تضافرت النزعة الوطنية مع النزعة الديموقراطية مما أدى لنشوء فكر دستوري ناضج و تجارب شبة ديموقراطية اعترفت شكليا على الأقل بحقوق أساسية للإنسان لم تكن أجزاء من أوروبا الغربية قد قننتها بعد ، و ذلك في النصف الأول من القرن العشرين.

و في الحقبة الراهنة من التطور العربي نستطيع أن نفسر التشكيلة السياسية / الثقافية الارتدادية الراهنة – من وجهة نظر حقوق الإنسان على الأقل – بالإشارة إلى مصيدة مزدوجة تتشكل من عقدة إهانة بالغة وفجوة تحديث مشوها . غير ان ما يهمنا الان هو ان نرصد كيف تقود حالة عدم الأمان الشاملة للسيكولوجية و الثقافة العربية الى إفراز الآليات المسئولة مباشرة عن إعاقة انتشار ثقافة حقوق الإنسان.

أ – آليات إعاقة حقوق الإنسان

ربما تكون الآلية الأساسية و الأكثر فاعلية في إعاقة انتشار ثقافة حقوق الإنسان في العالم العربي هي التشكيل الجامد نسبيا لجدول الاهتمامات و الأعمال الشائع لدي الانتلجنسيا العربية. فتحت تأثير عقدة الإهانة و عدم الأمان تتمسك الانتلجنسيا العربية – ربما على على نحو اشد من اي وقت مضي – بجدول أعمال و اهتمامات (أجندة) قومية. يدور أساسا حول الهوية ويأخذ جدول الأعمال المتمحور حول الهوية شكل استمرار أولوية مهمات التحرير القومي بالنسبة للقطاع الأكثر استنارة من الانتلجنسيا العربية، على حين يأخذ شكل عداء صميم للغرب بالنسبة لقطاع آخر ، وأخيرا يأخذ شكلا دينيا قطعيا بالنسبة لقطاع صاعد من المثقفين و الساسة العرب.

ولا شك ان لمقولة الهوية وظيفتها الجوهرية على صعيد تشكيل المجتمع السياسي. غير ان الوسوسة الأحادية و المتضاربة بالهوية وتعييناتها القطعية و المغلقة يهدد طاقات

وملكات عديدة للتكيف الخلاق مع بيئة خارجية وصعبة . فهو يعيق استقبال العناصر التلقائية الإيجابية طالما انه ينظر إليها و كأنها واحدة من الآخر المعمم الخصم و المعادي للأمة أيا كان تعريفها، بل و يعيق نداء تلك العناصر الإيجابية في الموروث الثقافي القومي ذاته، طالما كان ينظر إليها و كأنها غير مناسبة للتعبئة والتجييش الضروريين للانتصار في المعركة مع الخصم الخارجي.

ب – جدول اعمال موجه للخارج:

ويقود جدول الأعمال المتمحور حول الهوية إلى تشوه ثقافي عام للثقافة السياسية حيث تصبح " تسوية " العلاقة مع الآخر / الخصم المهمة الأعلى و التي تظلل أو تلقي إلى الهامش بمهام إعادة البناء الداخلي عموما، وما يرتبط بها من عناصر ثقافية.

وعلى حين سكنت المهام " القومية " التحريرية و الكفاحية في اعلى قمة جدول الاهتمامات العربية لأسباب مشروعة و منطقية طوال حقبة اللقاء العنيف مع الاستعمار العربي و الإسرائيلي، فإن استمرارها في هذا المكان يصبح أمرا ملتبسا – و ان لم يكن مشروعا – في ظروف تتسم باختلال عميق لموازين القوي الحضارية و العسكرية . ذلك ان هذا الاختلال لا يتيح عملا متناسقا و فعالا على الصعيد العملي ، ويصبح استمرار هذا التسكين سببا لاستمرار الشلل على صعيد البناء الداخلي دون ان يتضمن و عودا بتسوية عادلة بالوسائل القسرية للعلاقة مع الغرب وإسرائيل.

و من المهم في هذا الإطار ان الثقافة وأطروحات حقوق الإنسان تعد في ظل جدول الأعمال الذاتي مجرد رافد للثقافة الغربية المسيطرة . و يفترض تصورا أن هدفها يلتقي مع الأهداف العدوانية الغربية أو حتي الإسرائيلية و هو تفتيت المجتمعات العربية . أي أن ثقافة حقوق الإنسان ينظر لها وفقا لهذا التشكيل لجدول الاهتمامات القومية باعتبارها وسيلة لاختراق المجتمعات العربية. وفي افضل الأحوال ينظر لأطروحات حقوق الإنسان و كأنها قابلة للتأجيل لصالح التعبئة و التجييش الضروريين في معركة ما مع الغرب و إسرائيل. و قد كان ذلك هو المنطلق نفسه الذي دفع قطاعا ثقافيا عربيا مهما إلى تأييد نظام صدام حسين في غزوة للكويت في معركته مع الغرب و السكوت الكامل في الوقت نفسه عن الانتهاكات الفظيعة التي يقوم بها هذا النظام لحقوق الإنسان في العراق قبل الكويت.

و على النقيض ، يظهر الدعاة العرب لحقوق الإنسان و كأنهم يحملون برنامجا صريحا أو مستترا يقوم على إعادة البناء الداخلي باعتباره المهمة الأولى المطروحة على الانتلجنسيا و المجتمعات العربية على السواء. هؤلاء الدعاة و النشطاء لا ينكرون أهمية إزالة الظلم القومي الواقع على العرب والمسلمين

ولكنهم يدركون هذه المهمة من منظور حقوق الإنسان ، و باعتبار أن إنجازها يصبح مرهونا بتحديد وإصلاح المجتمع والسياسة و الثقافة في العالم العربي بأكثر مما يصبح مرهونا بالوسائل العسكرية والتعبوية عموما.

ج – الاهتمام بالمدني على حساب السياسي :

و في سياق فجوة الحداثة، فإن رد الفعل الاول للمجتمع الجماهيري هو تضخيم الاهتمام بالمدني على حساب الاهتمام السياسي عموما.

ولهذا التشوه في جدول الاهتمامات الجماهيرية لصالح المدني و لغير صالح السياسي جذوره الأعمق في الموروث الثقافي العربي. و قد لا يصح ان نقيم تصنيفا جامدا بين ثقافات تحض على العمل المؤسسي المنهجي و المنظم في ساحة العمل العام وأخرى تكرس العزوف عن الانضمام لمؤسسات العمل العام. غير أن الملاحظ عموما هو أن الموروث الثقافي العربي قد شهد تركيزا شديدا على الهياكل المؤسسية التحتية : المدنية و الدينية (الطرق الصوفية مثلا) و نفورا من الاهتمام بالمؤسسات الوسيطة و العليا التي تتعلق بالعمل العام و السياسي المنهجي و المنظم.

و يمكننا كذلك أن نشير لطبيعة المجتمع الجماهيري الذي يحيل جماعات الناس إلى جمهرة بأكثر مما يدعوهم إلى الانتظام في مؤسسات و منظمات للعمل الطوعي أو المهني المنظم في المستويين الوسيط و الأعلى . غير أن هناك تشديدا أكبر في الحقبة الراهنة من التطور الثقافي العربي على الاهتمام بالمدني لغير صالح الاهتمام بالسياسي ، بما في ذلك مجال حقوق الإنسان و الذي يفترض إعادة صياغة جذرية للعلاقة بين ناحية المجتمع والفرد من ناحية أخرى.

ويبرز تضخم الاهتمام بالمدني على حساب السياسي – في الثقافة الشعبية الراهنة لأكثر المجتمعات العربية وكأنه مناقض للتشوه البنائي للأجندة القومية لصالح الاهتمام بالخارجي و ضد الاهتمام بالداخلي . غير أن هناك نوع من الانسجام العملي بين التشوهين لصالح المدني و الخارجي. و ضد السياسي والداخلي ، على الأقل في الحقبة الراهنة من تطور المجتمعات العربية . فمن وجهة نظر الأغلبية الساحقة من المواطنين العاديين صارت الشعارات التعبوية بكل تياراتها أمر غير واقعي ، و خاصة وهم يقودون حياتهم وسط صعوبات و تعقيدات ثقافة معاش مشوهة . و الجماهير لا تميل في سياق فجوة التحديث إلى الانتظام في هياكل وسيطة أو عليا و تتابع أمور السياسة بما هي جديرة به من اهتمام ، و إنما تبدو هذه الجماهير وكأنها مستقيلة فعليا من ميدان السياسة. بل هي عاجزة حتي عن متابعة " انفجاراتها " العفوية و العشوائية طالما أنها تستنكف عن

الانضمام لمؤسسات العمل العام . والمثقف المتعلق و المستغرق كلية في أجندة تتمركز حول الهوية – سواء كان قوميا أو إسلاميا – صار بابتعاده عن الاهتمامات المدنية لا عضويا وعاجزا عن تجسيد الفجوة الكبرى والمتوسطة بين المدني و السياسي ، وهكذا تبرز ازدواجية حادة بين الاستقالة الجماهيرية من ميدان السياسة المنظمة من ناحية و السخونة الشديدة القائمة و جدول أعمال سياسي متمركز حول الهوية من ناحية أخرى . وهذه الازدواجية تفرض تكلفة مزدوجة بالنسبة لدعاة حقوق الإنسان : حيث الجماهير عازفة عن المشاركة في الدعوة و النضال لحقوق الإنسان، وأكثرية التيارات المسيسة إما مستنكفة أو رافضة لأطروحات حقوق الإنسان.

وعلى النقيض ، و كامتداد لهذا التشوه الذي تفرضه الحالة الثقافية المنسجمة بعدم الأمان يستمر العقل العام في التعلق بالدولة باعتبارها محط الآمال في التغيير ذي الطابع الإنقاذي. و يصدق ذلك على الجماهير والمثقفين و الحركات السياسية. ففي سياسة الافتقار إلى تيار ثقافي تجديدي يطرح بمصداقيته إبداعا حقيقيا مهام إعادة البناء انطلاقا من المجتمع ذاته يظهر الفعل السياسي و كأنه مترع بتوجه ندائي للدولة وجياش عاطفيا في موقفه من الحاجة لدولة بديلة و مشبع كلية بروح الماضي ....و يقود هذا التوجه إلى تأييد فوري ومبالغ فيه لأية نزعات إصلاحية تطرحها الدولة أو رجالاتها طالما يتم تصويره و كأنه يتلاقي مع تلك المنطلقات و سريعا ما يتبدد هذا التأييد مع إحباطه بسبب السياسة العملية و الاستمرارية الفعلية لممارسات الدولة ولذلك يبقي الاتجاه الأكثر صلابة هو الإحياء الرمزي – و السياسي أحيانا – للتضمينات الميكانيكية بالرغم من كونها أصبحت مهجورة من الناحية الفعلية و المادية . و الجديد في الأمر أن إحياء الروابط العائلية و الطائفية والدينية و القبلية و غيرها يتم بقيادة وبضغوط عناصر الطبقة الوسطي الحديثة التي تطبق مهاراتها التقنية في العمل السياسي والتنظيمي الفئوي. وهذا الإحياء يتضمن تيارا و معطيات ثقافية نكوصية و حافلة بالعنف، وخاصة في مجتمع مجزأ من حيث هوياته الفرعية. و يمثل هذا الإحياء عائقا إضافيا ضد انتشار ثقافة حقوق الإنسان في الوقت الذي يبذر فيه بذور العنف والكراهية على أسس طائفية و قبلية و عشائرية و دينية و جهوية.

٦ – طبيعة المهام المطروحة

إن مهمتنا في هذا التحليل التلغرافي هي تصحيح الاعتقادات الشائعة حول طبيعة العوائق التي تحول دون نشر ثقافة حقوق الإنسان و النضال المنظم من اجلها، و بالتالي

تصحيح تصور مهماتها في الوطن العربي. فالإشكالية ليست كما يتم تصويرها أحيانا أنه على دعاة حقوق الإنسان النضال ضد ثقافة أبوية تسلطية و استبدادية. فالثقافة العربية فيها عناصر تقود إلى تلك المظاهر، و لكنها أيضا غنية بعناصر موافقة لحقوق الإنسان . وانما الإشكالية تتقدم في أننا نواجه حالة ثقافية فريدة و كاسحة في الوقت الحالي تتسم في جوهرها بسيكولوجية عدم أمان حاملة لعناصر نكوص ثقافي .

و في مواجهة هذه الحالة تصبح المهمة الحقيقية فكرية قبل كل شئ آخر. أي أن المهمة تتقدم في الدعوة للإبداع الثقافي الذي يقود إلى حل إشكاليات التطور العربي، و خاصة في مجال التنظيم الاجتماعي والنشاط الرمزي ، ومما يقود إلى إعادة صياغة جدول الاهتمامات و الأعمال القومي لصالح إعادة البناء الداخلي واستشفاف التطور الحضاري العام انطلاقا من ميراث حركة التنوير و النهضة التي عرفها العالم العربي خاصة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ■